يستأنف الجلسات الثلاثاء المقبل.. وقتلى خلال تظاهرات لمؤيديه في طنطا والإسكندرية

مصر: القضاء يضرب موعداً جديداً لمحاكمة «المعزول» .. في قضيتي التخابر ووادي النطرون

محمد مرسي وبعض قيادات جماعة الإخوان خلال جلسة محاكمة سابقة

افراد من الأمن خلال مواجهتهم لمؤيدي الرئيس المعزول في تظاهرة سابقة

القاهرة – «كونا»: ذكر مصدر قضائي امس ان محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات من جماعات الاخوان في قضيتين تتعلقان بالهروب من السجن والتخابر مع جهات اجنبية ستستانفان في وقت لاحق من الأسبوع الجاري.

وقال رئيس المكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة المستشار مدحت ادريس في تصريح صحافي إن محكمة جنايات القاهرة ستستانف نظر القضيتين يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين بعد رفض دعويين لرد هيئة المحكمة.

ويواجه الرئيس المصري المعزول و 129 آخرون بينهم المرشد العام محمد بديع ونائبه محمود عزت اتهامات بالهروب من سجن «وادي النطرون» شمال غربي القاهرة خلال ثورة عام 2011.

كما يواجه مرسي و 35 آخرون من قيادات جماعة الاخوان بينهم بديع والرجل الثاني بالجماعة خيرت الشاطر اتهامات بالتخابر وافشاء اسرار دفاعية مع جهات اجنبية لجهات اجنبية حددت نيابة أمن الدولة العليا من بينها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وحزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني.

وكانت محكمة الجنايات القاهرة اوقفت النظر في قضيتي الهروب من السجن والتخابر يومي 24 و27 فبراير على الترتيب بعدما تقدم المتهمان الداعية صفوت حجازي والقيادي بجماعة الاخوان محمد البلتاجي بدعويين لرد هيئة المحكمة.

وقضت محكمة استئناف القاهرة في التاسع من ابريل الجاري برفض رد هيئة محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي التي تباشر القضيتين اللتين عرفتا باسم «وادي النطرون» و«التخابر» لعدم جدية الأسباب التي أوردها المتهمان.

ميدانيا قال بيان لوزارة الداخلية المصرية إن اثنين من اعضاء جماعة الإخوان المسلمين قتلا يوم الجمعة في اشتباك مع قوات الأمن خارج مدينة طنطا في دلتا النيل وقالت الجماعة إن احد مؤيديها قتل في اشتباكات مع قوات الأمن بمدينة الإسكندرية الساحلية.

وتكررت الهجمات على قوات الشرطة والجيش منذ عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو بعد مظاهرات حاشدة طالبت بتنحيته.

واعلنت الدولة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية لكن الجماعة تقول إن احتجاجاتها سلمية.

وقال بيان وزارة الداخلية إن الاشتباك مع اعضاء جماعة الإخوان المسلمين خارج طنطا عاصمة محافظة الغربية بدأ عندما رصدت دورية امنية اعضاء في الجماعة يحاولون إشعال النار في نقطة مرور على طريق سريع يؤدي إلى مدينة المحلة الكبرى التي تشتهر بصناعة الغزل والنسيج.

وقال البيان الذي نشر في صفحة الوزارة بموقع فيسبوك على الانترنت «حال تصدى القوات لهم قام المتهمون باطلاق وابل من الأعيرة النارية تجاه القوات محاولين الهرب فقامت القوات بمحاصرتهم واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة ومبادلتهم إطلاق الأعيرة النارية مما ادى إلى مصرع إثنين منهم.»

ووصف البيان المهاجمين بانهم «مجموعة من عناصر تنظيم الإخوان الإرهابي» موضحا أن الشرطة ألقت القبض على ثلاثة من المهاجمين.

ولم تعلق الجماعة على الاشتباك.

وقال مدير الإسعاف في الإسكندرية عمر نصر لرويترز إن الشخص الذي قتل في شرق المدينة سقط في اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين مؤيدين لمرسي. وذكر موقع حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين إن القتيل يدعى عبد الحكم الزمزمي «50 عاما».

وقال وكيل وزارة الصحة في محافظة الفيوم إن ثمانية أشخاص اصيبوا في الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

وفي وقت لاحق قالت وزارة الداخلية إن قوات الأمن ألقت القبض على 73 من «عناصر الإخوان حال تصديها لمحاولات التعدي على الأهالي وإثارة الشغب» في محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة والدقهلية ودمياط والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا.

واضافت في بيان بصفحتها على فيسبوك أن قوات الأمن صادرت أسلحة نارية صغيرة وذخائر وزجاجات حارقة والعابا نارية مع عدد من المتظاهرين.

ويمثل العنف المتصاعد في مصر تحديا كبيرا للقائد الجيش السابق عبد الفتاح السيسي الذي يتوقع أن يصبح رئيس مصر القادم بعد الانتخابات المقرر إجراؤها أواخر مايو أيار القادم.

وقالت الحكومة الشهر الماضي إن نحو 500 معظمهم من رجال الشرطة والجيش قتلوا في هجمات نفذها متشددون منذ يونيو حزيران الماضي.

وقبل أيام شددت جماعة الإخوان المسلمين على نهجها السلمي في بيان أصدره أمينها العام محمود حسين من خارج البلاد. وحسين أحد الأعضاء القياديين القليلين الذين لم يلق القبض عليهم.

ويطرح محللون تساؤلات عن مدى سيطرة قيادة الجماعة على قاعدتها من الشباب بعد حظرها وإعلانها جماعة إرهابية وعودتها للعمل السري.

وقتل مئات من أعضاء ومؤيدي الجماعة في اشتباكات مع قوات الأمن في الفترة التي تلت عزل مرسي وسقط أغلب القتلى خلال فض اعتصامين لهم في القاهرة والجيزة يوم 14 أغسطس. وقتل عشرات من رجال الشرطة في الاشتباكات.

ونشرت جماعة أنصار بيت المقدس شريط فيديو على يوتيوب يوم الخميس ظهر فيه المقجر الانتحاري في الهجوم الذي استهدف مديرية أمن محافظة الدقهلية. ووقع الهجوم يوم 24 ديسمبر وقتل فيه 16 بينهم 14 من رجال الشرطة.

وصور الشريط شخصين يعدان المتفجرات التي استخدمت في الهجوم ونقلت إلى جوار مبنى مديرية الأمن في شاحنة قادها الانتحاري الذي قال الشريط إنه أصيب خلال مظاهرة احتجاج في ميدان رمسيس بالقاهرة نظمت بعد أيام من عزل مرسي.

وهذه هي المرة الأولى التي تقول فيها جماعة أنصار بيت المقدس إن أحد أعضائها شارك في مظاهرة مؤيدة لمرسي.

وجاء في الشريط أن الانتحاري اسمه أبو مريم إمام مرعي إمام محفوظ وظهر بلحية قصيرة وظهرت بندقيتان آليتان عن يمينه ويساره. وقال محفوظ إن رجال الأمن الذين قتلوا مسلمين يجب أن يقتلوا. وأضاف «طريق إقامة الدين ليست بالدعوة كما يزعم الناس فقط بل دعوة وجهاد.»

وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس مسؤوليتها عن بعض أخطر الهجمات في مصر وبينها عمليات انتحارية. وأعلنت الولايات المتحدة الجماعة قبل أيام جماعة إرهابية.

وفي حادث منفصل قال المتحدث العسكري في صفحته على فيسبوك إن قوات الجيش في شمال سيناء قتلت نور الحامدين الذي وصفه المتحدث بانه «أحد أبرز العناصر التكفيرية الخطرة بمنطقة الشيخ زويد». وأضاف المتحدث أنه تبادل إطلاق النار مع القوات «حتى تمت تصفيته.»

«العفو الدولية» تدعو منصور لرفض التصديق على «مكافحة الإرهاب»

لندن – «وكالات»: دعت منظمة العفو الدولية الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور إلى رفض التصديق على قانون مكافحة الإرهاب واصفة إياه بالمعيب.

ودعت المنظمة إلى مراجعة كلية للقانون الذي يمنح الحكومة المزيد من السلطات لتقييد حرية الاعلام واعتقال المعارضين.

وقالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير شؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة «إن هذه القوانين المليئة بالمثالب يمكن اساءة استخدامها لانها تحتوي على تعريف مبهم وفضفاض للارهاب.»

واضافت «وتنتهك هذه القوانين حرية التعبير وتقوض الحماية التي ينبغي ان يتمتع بها المواطنون من الخضوع للتعذيب والاعتقال التعسفي كما توسع من مجال استخدام عقوبة الاعدام.»

يذكر ان مصر تشهد تصعيدا في اعمال العنف والهجمات التي تستهدف المنشآت الحكومية والقوات المسلحة وقوى الامن منذ الاطاحة بالرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي، ولاسيما في شبه جزيرة سيناء.

وقالت حاج صحراوي «يقع على عاتق الحكومة المصرية واجب منع اعمال العنف والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها، ولكن ينبغي عليها مراعاة التزاماتها بموجب القانون الدولي عند تاديتها هذا الواجب.»

«بدائية» تستبق العدوى في افتتاح مستشفى قفط

القاهرة – «كونا»: انفجرت قنبلة بدائية الصنع في مستشفى جديد بمحافظة قنا جنوبي مصر امس أحدثت دويا عاليا وذلك قبيل وصول وزير الصحة الدكتور عادل العدوي لافتتاحه.

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط أن قوات الحماية المدنية وخبراء المفرقعات انتقلوا على الفور لفحص القنبلة التي انفجرت في الدور الارضي بمستشفى «قفط» وفرضوا سياجا أمنيا حول المنطقة لتامينها لحين الانتهاء من فحص القنبلة.

وفي تطور لاحق ذكر التلفزيون المصري أن وزير الصحة افتتح المستشفى الذي بلغت تكلفته 72 مليون جنيه وذلك عقب انفجار القنبلة.

مناوي اتهم قوات حفظ السلام الدولية بالتغاضي عن عمليات التطهير العرقي في دارفور

السودان: الأمم المتحدة في مرمى اتهامات المتمردين ... وتحذر من مهاجمة مخيم في الجنوب

مدرعة تابعة لقوات حفظ السلام الدولية في دارفور

عواصم – «وكالات»: حذرت الأمم المتحدة يوم الجمعة من أن قوات في السودان قد تهاجم مخيما للاجئين في جنوب السودان لأن جماعات مسلحة تستخدمه.

واذا تم هذا الهجوم فإنه قد يشعل من جديد فتيل التوتر بين البلدين.

وقالت ميليسا فلمينج المتحدثة باسم المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين للصحفيين في جنيف إن طائرة مجهولة حلقت فوق مخيم بيدا في ولاية الوحدة الحدودية بجنوب السودان هذا الأسبوع الأمر الذي اثار مخاوف من هجوم.

وأنهى مقاتلون من جنوب السودان عقودا من الصراع مع الحكومة السودانية باتفاق سلام في عام 2005 مهد الطريق لانفصال جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة بعد ذلك بستة أعوام.

لكن اشتباكات اندلعت من حين لآخر بشأن اراض متنازع عليها وتكررت اتهامات السودان لجارته بإيواء وتسليح المتمردين على الحدود بين البلدين. وينفي جنوب السودان هذه المزاعم.

ويأوي مخيم بيدا عشرات الالاف من الأشخاص الذين هربوا من أعمال العنف والاشتباكات بين المقاتلين وقوات حكومة الخرطوم في ولاية جنوب كردفان على الجانب السوداني من الحدود.

لكن المفوضية قالت إن التأكد مما إذا كان كل سكان المخيم من المدنيين أمر صعب وإن ظهور الطائرة يوم الأربعاء أجج التوتر.

وقالت فلمينج «أثارت رؤية «الطائرة» المخاوف من أن مخيم اللاجئين قد يتعرض قريبا لهجوم عسكري مباشر أو غير مباشر.»

وعندما سئلت إن كانت الطائرة تتبع الحكومة السودانية رفضت فلمينج التكهن بذلك قائلة «عندما يكون لديك مخيم للاجئين يسكنه 70 ألف شخص وعندما تكون هناك عناصر لا ينبغي لها التواجد في مخيم للاجئين فان هذا قد يتسبب في وقوع هذا النوع من الهجوم من الجانب الآخر من الحدود.»

وأضافت «إذا رأينا عناصر عسكرية في مخيم للاجئين فان الخطر يكمن في أن هذه العناصر يمكن أن تجر الصراع إلى المخيم وأنهم قد يحولون مخيم اللاجئين إلى هدف.»

وعلى صعيد سوداني منفصل اتهم مبني ميناوي أحد قادة التمرد في إقليم دارفور السوداني للمدنيين واصفا الوضع في دارفور بانه يتحسن.

وقال إن قوات ميناوي هي التي تستهدف المدنيين وتحرق القرى.

وقال مسؤول من البعثة المشتركة لحفظ السلام في دارفور إن البعثة تبذل كل ما في وسعها وانها وفرت الحماية لآلاف المدنيين في الأسابيع القليلة الماضية.

وأضاف «نؤدي مهمتنا في دارفور لكنها منطقة شاسعة وقواتنا لا تتواجد في كل مكان.»

وقال مسؤولون في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الشهر الماضي إن اعمال العنف تزايدت من جديد في دارفور مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف هذا العام.

وقال ميناوي في المقابلة إن الوضع يتدهور والوضع الإنساني في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إضافة الى دارفور مروع واتهم الحكومة بالتسبب في هذا الوضع.

وميناوي هو الوحيد من بين زعماء فصائل المتمردين في دارفور الذي وقع اتفاقية للسلام مع الخرطوم في عام 2006 وعين بموجبها مساعدا لرئيس جمهورية السودان لكن الاتفاقية فشلت وعاد مؤخرا إلى ساحة القتال.

وقال ميناوي إن الحكومة السودانية لا تنفذ أي اتفاق ولا تحترم تعهداتها. واتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتكثيف حملته في دارفور مستغلا انشغال القوى العالمية بالصراعات في جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

وحذر ميناوي من تفاقم المشكلة ومن فوضى تعم المنطقة كلها مما يكبد المجتمع الدولي ثمنا باهظا.

قوات حفظ السلام الدولية يوم الجمعة بالتقاضي عما وصفه بحملة جديدة من التطهير العرقي تنفذها ميليشيات مدعومة من الحكومة. وقالت قوة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور إنها تبذل قصارى جهدها لحفظ الأمن في الإقليم الشاسع ونفت حكومة السودان ما ذكره ميناوي عن هجوم جديد.

وفشلت الجهود الدولية في وقف الاشتباكات في دارفور بعد مرور أكثر من عشر سنوات على استعانة الخرطوم بميليشيات في محاولة لاخماد تمرد قام به مسلحون غالبيتهم العظمى من غير العرب.

وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي بإدخال تحسينات على قوة حفظ السلام وحث الخرطوم على تحسين التعاون مع البعثة.

وقال ميناوي لرويترز أثناء زيارة لباريس إن البعثة المشتركة لحفظ السلام في دارفور موجودة هناك لحماية المدنيين ومراقبة السلام لكنها لا تقوم بمهمتها. واتهمها بالتستر على جرائم الحكومة السودانية وإضفاء المشروعية على الإبادة.

وأضاف ميناوي وهو زعيم جناح بحركة تحرير السودان إحدى فصائل المتمردين في دارفور والتي تشن أيضا هجمات واسعة النطاق أن هناك تصعيدا عسكريا في دارفور وأن ميليشيات الجنجويد «العربية» المسلحة تستهدف المدنيين وتحرق القرى.

ونفى المتحدث باسم الجيش السوداني الصوارمي خالد سعد استهداف الحكومة السودانية

الإدارة الأمريكية رفضت منحه تأشيرة دخول وإيران ترفض تغييره

أبوطالبي يضع واشنطن وطهران في خط المواجهة.... أمنياً

عواصم – «وكالات»: أكدت طهران أنها لن تغير سفيرها الجديد لدى الأمم المتحدة، حميد أبو طالبي، الذي ترفض واشنطن منحه تأشيرة دخول، مؤكدة أنها ستحيل القضية مباشرة إلى المنظمة الدولية.

وقال نائب وزير الخارجية الإيراني، علي غرافتشي، إن إيران ستواجه القرار الأمريكي «عبر القنوات القانونية بالأمم المتحدة».

وترى إيران أن الموقف الأمريكي فيه «مخالفة للقانون الدولي وتقويض لحقوق الدول» في اختيار ممثليها لدى المنظمة التي يوجد مقرها الرئيس في نيويورك.

ويتهم أبو طالبي بأنه كان ضمن مجموعة من الإيرانيين اقتحموا السفارة الأمريكية في طهران عام 1979.

لكنه أكد أنه كان مجرد مترجم.

وشغل أبو طالبي من قبل منصب سفير لإيران لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا وإيطاليا واستراليا.

وربما تعد هذه أول مرة ترفض السلطات الأمريكية منح تأشيرة دخول لسفير دولة أجنبية معين لدى الأمم المتحدة.

ولم يصدر بعد تعليق من الأمم المتحدة تجاه هذه القضية. وبموجب القانون الدولي، يتعين على الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول لممثلي الدول الأجنبية. وكان الرئيس الامريكي باراك أوباما قد تعرض لضغوط قوية من الكونغرس لمنع أبو طالبي من دخول البلاد. وأبلغ البيت الأبيض قبل أيام الحكومة الإيرانية أن اختيارها لشخص، كان في يوم ما احد الطلبة «الثوريين» الذين اسهموا في اقتحام السفارة الأمريكية، مندوبا لإيران في الأمم المتحدة يعد أمرا «غير قابل للتطبيق». وصوت الكونغرس الأمريكي بمجلسيه على مشروع قانون يمنع أبو طالبي من دخول البلاد. ووصف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في وقت سابق، من صوتوا لصالح مشروع القانون بـ«مجموعة من الراديكاليين»، مؤكدا على أن هذا الإجراء لن يؤثر على سياسات إيران.

ويتعين أن يوقع الرئيس الأمريكي على مشروع القانون قبل تفعيله رسميا. وكان أبو طالبي نفى في مقابلة مع موقع اخباري إيراني مشاركته في اقتحام السفارة الأمريكية، مشيرا إلى أنه قد طلب منه في وقت لاحق الإسهام في عملية الترجمة لمجموعة الطلبة. وقد احتجز حينها 52 أمريكيا 444 يوما قيما عرف بأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران.

حميد أبو طالبي